الحياة السياسية عند الانجليز

بقلم الاستاذ المفضال سقراط اسبيرو بك

في العدد الأول من هذه المجلة قلت للقراء شيئاً عن البرلمان الانجليزي بمناسبة افتتاح أول برلمان مصري على أحدث الطرق الدستورية . ولما كان هناك شيء كثير عن الحياة البرلمانية الانجليزية مما تهم معرفته القراء جئت الآن احدثهم عنه .

لا يظنن القاري، ان طالب الانتخاب للبرلمان الانجليزي ما عليه الا أن يقدم نفسه الى ناخبيه ويستميلهم لانتخابه ليحظى بشرف النيابة عنهم بل لا بد له من معاونة الحزب الذي ينتمي اليه وكثيراً ما يعضد رئيس الحزب العضو الجديد برسالة يبعث بها اليه فيتلوها في أحد مواقفه بين الناخبين وان كان من كبار الرجال ذهب رئيس الحزب بنفسه الى احدى حفلات الانتخاب والقى خطاباً يضمنه ما يعلمه عن مواهب الرجل وعما تنتظر البلاد والامة من خدماته في البرلمان وان لم يكن في الامكان حضور احدى الحفلات ارسل أحد اقطاب الحزب لينوب عنه كما حصل في انتخاب المستر شرشل الذي هو الآن وزير المالية في وزارة المحافظين لما ذهب اللورد بلفور معه والقى خطاباً بديعاً حبَّذ به انتخابه . فان نجح العضو في الانتخاب وحضر الى البرلمان كان لابد له من التصويت مع حزبه والا عُدَّ خارجاً عنه واضطر أن يتركه وينحاز لحزب آخر على ان ذلك نادر جداً في برلمانهم . كذلك لا يسمح للعضو أن يحضر جلسات البرلمان أو يغيب عنه كما يريد فان لكل حزب عندهم موظفين (اثنين) من أعضائه وظيفتهما مراقبة حضور النواب وكثيراً ما لا يسمحان بغياب عضو الا اذا اتاهم بعضو من الحزب الآخر أذن له موظفه أن يغيب وغرضهم من ذلك حفظ الموازنة بين الاحزاب لكي لا تترجح كفة الواحد منها عن الآخر ماعدا احوال المرض او ظروف اخرى اضطرارية

وربما كان لا يخلو من الفائدة ذكر كبار موظفي مجلس النواب الانجليزي . فالمجلس سكرتير عام يتقاضى ٣٠٠٠ جنيه في العام ومساعد أول يتقاضى ١٨٠٠ ومساعد ثان يتقاضى الفاً ورئيس حسابات راتبه من ٤٠٠ الى ٦٠٠ جنيه وضابط

برتبة لواء راتبه ١٠٠٠ جنيه ووكيل راتبه ٨٠٠ وقسيس راتبه ٤٠٠ ومستشار قضائي راتبه ١٨٠٠ ومدير المكتبة وراتبه من الف الى ١٢٠٠ ووكيل وراتبه من ٤٠٠ الى ٦٠٠ جنيه في العام . ذلك عدا عن صغار الموظفين

والوزراء عندهم نحو العشرين وكلهم من أعضاء مجلس النواب أو مجلس الاعيان وللحكومة منزلان في شارع دونتج على مقربة من وزارة الخارجية احدهما لسكن رئيس الوزراء والآخر لسكن وزير المالية وهما كاملا الاثاث والمعدات يذهب اليهما الوزيران عند تعيينهما بامتعتهما الشخصية . على ان بعض الوزراء اذا كانوا من ذوي الغنى الكبير يفضلون البقاء في منازلهم الخصوصية وفي هذه الحالة يتنازلون عن هذين المنزلين لغيرهم من كبار الوزراء . ولكل وزارة وكيلان احدهما برلماني والآخر دائم يتغير الأول بتغير الوزارة وأما الثاني فهو من الموظفين الدائمين على ان لا محل له في البرلمان . وغرضهم من تعيين وكيلين أن يكون الوكيل البرلماني في أحد المجلسين بينما يكون الوزير في المجلس الآخر لأن المجلسين يجتمعان في وقت واحد ولا تسمح قوانينهم أن يحضر وزير من مجلس النواب ليتكلم في مجلس الاعيان أو بالعكس كما هي الحال في البرلمان المصري

وللوزراء عندهم سلطة واسعة ويرجعون في كل امورهم الهامة الى البرلمان . فهم لا يجتمعون لاعتماد ترقي مستخدم الى درجة أعلى بطريق الاستثناء أو المصادقة على مشروع نزع ملكية أرض وغير ذلك من المسائل الادارية التي تقرر الوزارة أمرها بدون أن تضطر الى الحصول على مصادقة المجلس . بل يجتمعون للنظر في وضع الخطط السياسية وتقرير مسائل الامبراطورية الهامة . وليس للمجلس سكرتير عام وكتبة ومترجمون وغيرهم كما هي الحال عندنا بل ولا تدون قراراتهم في محاضر أو أوراق اخرى رسمية بل يتفقون شفاهياً على ما يعرض عليهم وينفذ الوزير المسئول قرار المجلس بدون أن يحتاج الى مستند كتابي . وعند تعيين الوزراء يتشرفون بالمثول بين يدي الملك ويلثمون يده ويستلمون منه اختام الوزارات . وليس لهم معاش فاذا سقطت الوزارة عادوا الى البرلمان وتقاضوا راتبهم منه وهو لايزيد عن ٤٠٠ جنيه انجليزي تُخصم منه ضريبة الايراد وهي بمقدار الربع . وهم

لا يستنكفون من أن يعودوا بعد سقوط وزارتهم الى أعمالهم الاولى كمحامين ومهندسين وأرباب أعمال وكتاب وأساتذة وغير ذلك من المهن الحرة. وقد علمت من الجرائد الانكليزية التي وصلت منذ أيام ان المستر فرنك هودجس الذي كان وزير البحرية في وزارة حزب العمال سيعود الى عمله الاول في أحد المناجم

وعند سقوط وزارة وقيام أخرى مكانها لا يغيرون أحداً من الموظفين الدائمين ولا السفراء وموظفيهم فهؤلاء جميعاً يخدمون بلادهم بصرف النظر عن صبغة الوزارة السياسية. وهم شديدو الولاء للوزراء ولو خالفوهم في افكارهم السياسية على انه كانت العادة عندهم فيما مضى من السنين أن يغيروا موظفي السراي الملكية حتى وصيفات الملكة عند سقوط وزارة وقيام اخرى الا ان هذه العادة بطلت الآن وترك للملك والملكة حق انتخاب موظفي قصرهما لان ليس هؤلاء جميعاً في الحقيقة صبغة سياسية. كما ان الملك لا يميل مع حزب من الاحزاب ويعامل وزراءه مهما كان الحزب الذي يمثلونه معاملة واحدة لا تتغير. وعند غياب الملك عن عاصمة بلاده يلازمه أحد وزرائه ترسل اليه جميع الاوراق التي يهم الملك الاطلاع عليها وجميع القوانين التي يراد التصديق عليها وهو يعرضها عليه ويردها للوزارات التي بعثت بها. ومع انه لا يسمح لاعضاء العائلة المالكة تولي وظائف تنفيذية الا ان الانكليز لا يرون مانعاً من تقليد أحدهم وظيفة حاكم عام لاحدى المستعمرات فان حاكم جنوب افريقيا الحالي هو أخو الملكة وكان عم الملك المدرك كونوت حاكم كندا وغيرها وكذلك يُسمح لاولاد العائلة المالكة بالدخول في الجيش أو البحرية كضباط على ان قوانين الجيش البري والبحري تسري عليهم من حيث التعيين والترقي والاجازات والاحالة على المعاش كغيرهم من الضباط بل ولا يعاملهم زملاؤهم الضباط معاملة تميزهم عن غيرهم. ففي الحرب العالمية الاخيرة كان البرنس ارف والس ولي العهد ضابطاً في الجيش وكانت واجباته كواجبات غيره من الضباط تضطره لان يكون في الصف الامامي معرضاً لمقذوفات المدافع وغيرها من آلات الهلاك